قانون الديون الزمنية

تجارة العمر البيولوجي ونظام الإفلاس الزمني

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإصدار الأول

عام 2026

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

اللذين علماني أن الكرامة لا تُشترى وأن الحرية لا تُوهب بل تُنتزع انتزاعاً من أغلال النفس

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثواهما فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في جيل جديد يرفض عبودية الغريزة ويختار حرية الوعي

أهديك هذا الكتاب ليكون درعاً يحميك من سطوة التافهين وعبث العابثين

مقدمة المؤلف

يعتبر الزمن منذ الأزل المورد الأكثر ندرة وعدلاً في الوجود البشري. فبينما يمكن توزيع الثروة والمكانة بشكل غير متساو، كان الزمن يتدفق بنفس الوتيرة على الجميع، ولا يمكن ادخاره أو تداوله أو اقتراضه. غير أن الثورة البيوتكنولوجية في القرن الحادي والعشرين بدأت تهز هذه اليقينية الوجودية، حيث أصبحت إطالة العمر البيولوجي ونقل الحيوية بين الكائنات أمراً قابلاً للتحقيق علمياً. ومع إمكانية قياس العمر البيولوجي بدقة وتعديله، يتحول الزمن من مفهوم فيزيائي مجرد إلى سلعة اقتصادية قابلة للتداول والقياس والرهان.

إن الكتاب الذي بين يدي القارئ يطرح فكرة قانونية واقتصادية لم يسبق لها مثيل في تاريخ التشريع البشري، وهي تنظيم سوق تجارة العمر البيولوجي وإنشاء نظام قانوني للإفلاس الزمني. ماذا يحدث عندما يقترض إنسان سنوات من حياته من بنك حيوي

لسداد دين مالي أو اجتماعي؟ وكيف يعلن الإنسان إفلاسه عندما تنفذ سنوات عمره المتبقية قبل وفاته البيولوجية؟ إننا ندخل عصراً قد يصبح فيه الوقت عملة، والعمر البيولوجي ضماناً عقارياً، والموت الطبيعي مجرد خيار مالي.

لقد تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثين فصلاً متكاملاً، غطت الأسس البيولوجية والفلسفية، وتنظيم سوق الوقت، والمسؤولية القانونية، وجرائم السرقة الزمنية، والحوكمة العالمية. إن النصوص المقترحة هنا هي محاولة جريئة لتنظيم فوضى قادمة لا محالة، حيث قد يبيع الفقراء مستقبلهم ليحيوا حاضر الأغنياء. إنني إذ أقدم هذا العمل، فإنني أدعو المشرعين والاقتصاديين وعلماء الأخلاق إلى الوقوف أمام هذا التحدي الوجودي، ووضع قوانين تحمي قدسية الحياة البشرية من превращها إلى ميزانية عمومية قابلة للتصفية القضائية.

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

القسم الأول

الأسس البيولوجية والفلسفية للزمن كعملة

الفصل الأول

أزمة المفهوم التقليدي للزمن في القانون والاقتصاد

يستند القانون والاقتصاد التقليديان على افتراض أن الزمن مورد غير قابل للتداول أو التملك. العقود تحدد فترات زمنية، لكنها لا تتعامل مع الزمن نفسه كأصل مالي. هذا الافتراض يتصادم مع الواقع البيولوجي الجديد حيث أصبح العمر قابلاً للقياس الدقيق والنقل التقني. إن الأزمة تكمن في عدم وجود إطار قانوني يحمي الإنسان من استغلال زمنه الحيوي كسلعة.

يجب أن يعيد القانون تعريف الزمن ليس كبعد فيزيائي فقط، بل كأصل بيولوجي قابل للتقييم المالي. إن غياب هذا التعريف يفتح الباب لاستغلال بشع حيث قد يضطر البشر لبيع سنوات من أعمارهم للبقاء على قيد الحياة اقتصادياً. إن الفصل يؤسس للحاجة الماسة لتشريع ينظم العلاقة بين الزمن البيولوجي والقيمة الاقتصادية.

الفصل الثاني

بيولوجيا الشيخوخة وقابلية التحويل الزمني

يقدم هذا الفصل الشرح العلمي لإمكانية نقل التيلوميرات والخلايا الجذعية لإطالة العمر البيولوجي. إذا أصبح من الممكن نقل الحيوية من شخص لآخر، فإن الزمن يصبح قابلاً للتحويل. يجب أن تحدد المعايير الطبية وحدة قياس العمر القابل للتداول بدقة لمنع الغش البيولوجي.

يجب أن يميز القانون بين العمر الزمني الكرونولوجي والعمر البيولوجي القابل للتعديل. إن القابلية للتحويل هي الشرط الأساسي لقيام سوق زمني. إن الفهم العلمي الدقيق هو شرط لوضع النصوص القانونية التي تنظم التجارة في الحياة ذاتها.

الفصل الثالث

الفلسفة الوجودية لبيع وشراء العمر

بيع العمر يثير إشكاليات وجودية حول قيمة الحياة البشرية. هل يجوز تحويل الحياة إلى سلعة؟ يقترح الكتاب مبدأ قدسية الزمن البيولوجي الذي يحد من حرية التصرف فيه. لا يجوز للإنسان بيع كل عمره المتبقي لدرجة يصبح فيها عبداً بيولوجياً للدائن.

يجب أن ترسخ الأخلاقيات مبدأ الحد الأدنى للعمر المحمي الذي لا يجوز التداول فيه. إن الفلسفة

الوجودية تمنع تحول الإنسان إلى وقود يحرق لشراء الوقت. إن القانون يجب أن يوازن بين الحرية التعاقدية وكرامة الوجود البشري.

الفصل الرابع

الزمن كضمان عقاري وائتماني

في النظام المالي الجديد، قد يُقبل العمر البيولوجي كضمان للحصول على القروض. إذا كان الشخص يملك عمراً طويلاً متبقياً، تزداد قيمته الائتمانية. يجب أن ينظم القانون عملية تقييم العمر كضمان ومنع الممارسات الربوية الزمنية.

يجب منع حجز السنوات المستقبلية بشكل تعسفي يهدد حياة المدين. إن استخدام الزمن كضمان يربط بين القطاع المالي والقطاع الصحي بشكل غير مسبوق. إن التنظيم القانوني يحمي المدين من السقوط في

فخ العبودية الزمنية.

الفصل الخامس

نظرية القيمة الزمنية للحياة البشرية

كيف يُسعر العام الواحد من الحياة البشرية؟ يجب أن تضع الجهات الرقمية معايير موضوعية لتقييم القيمة الاقتصادية للسنة البيولوجية بناءً على الإنتاجية والصحة. يجب منع التمييز في التسعير بناءً على الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية.

يجب أن تكون هناك شفافية كاملة في عمليات التقييم الزمني. إن نظرية القيمة تحدد عدالة التبادل في السوق الزمني. إن التسعير العادل يحمي الفقراء من استغلال حاجتهم للوقت.

الفصل السادس

الحق في الموت الطبيعي مقابل الخلود المالي

مع إمكانية إطالة العمر، قد يُجبر المدينون على العيش لفترات طويلة لسداد ديون زمنية. يجب أن يقرر القانون الحق في الموت الطبيعي كحق إنساني لا يسقط بالدين. لا يجوز إجبار الإنسان على البقاء حياً بيولوجياً فقط لسداد التزامات مالية.

يجب أن ينظم القانون إجراءات الإعفاء من الديون الزمنية في حال الوفاة الطبيعية. إن الحق في الموت يحمي الكرامة الإنسانية من الاستغلال المالي اللانهائي. إن الحرية تشمل حرية إنهاء الوجود دون وصاية دائنين.

القسم الثاني

تنظيم سوق تجارة العمر البيولوجي

الفصل السابع

ترخيص بنوك الوقت والحيوية البيولوجية

يجب أن تخضع المؤسسات التي تتاجر في العمر البيولوجي لترخيص صارم. يجب أن تكون بنوك الوقت تحت رقابة حكومية مباشرة لمنع الاتجار غير المشروع. يجب وضع شروط رأسمالية وأمنية عالية لإنشاء هذه البنوك.

يجب منع إنشاء بنوك وقت خاصة غير خاضعة للرقابة. إن الترخيص هو خط الدفاع الأول عن سلامة السوق الزمني. إن الرقابة الحكومية تضمن عدم تحول البنوك إلى عصابات منظمة لبيع الأعمار.

الفصل الثامن

عقود نقل العمر والشروط الإلزامية

يجب أن تنظم صيغ عقود نقل السنوات البيولوجية بين الأفراد. يجب أن تتضمن العقود شروطاً إلزامية تحمي صحة المتبرع والمستفيد. يجب منع الشروط المجحفة التي تستغل حاجة المتعاقدين.

يجب أن تكون العقود مسجلة وموثقة رسمياً لضمان النفاذ. إن تنظيم العقود يمنع النزاعات حول ملكية السنوات المنقولة. إن الوضوح التعاقدي يحمي حقوق الأطراف في سوق معقد وحساس.

الفصل التاسع

الحدود القانونية لبيع العمر المستقبلي

لا يجوز للإنسان بيع سنوات عمره المستقبلية بشكل يتجاوز حدًا معينًا يهدد بقاءه. يجب أن يحدد القانون نسبة قصوى من العمر المتبقي القابلة للتداول. يجب منع بيع العمر الذي يغطي فترة الشيخوخة والحاجة للرعاية.

يجب أن تكون هناك فترة تبريد للتفكير قبل إبرام عقود بيع العمر. إن الحدود القانونية تمنع الانتحار الاقتصادي البطيء. إن حماية المستقبل البيولوجي واجب قانوني على الدولة.

الفصل العاشر

التمييز السعري في سوق الوقت

قد تختلف أسعار السنوات البيولوجية بناءً على جودة الحياة والصحة. يجب أن يمنع القانون التمييز السعري

غير المبرر الذي يستهدف الفئات الضعيفة. يجب توحيد معايير التسعير الأساسية لمنع الاحتكار.

يجب معاقبة الممارسات الاحتكارية في تحديد أسعار الوقت. إن العدالة السعرية تضمن تكافؤ الفرص في الوصول للعمر الممتد. إن منع التمييز يحمي النسيج الاجتماعي من التفكك الطبقي الزمني.

الفصل الحادي عشر

حماية القاصرين من تجارة العمر

يجب حظر تداول أعمار القاصرين تماماً لأي غرض كان. لا يجوز للوالدين بيع سنوات عمر أبنائهم لسداد ديونهم. يجب أن يكون العمر البيولوجي للقاصرين منطقة محصنة قانوناً.

يجب أن تكون العقوبات على انتهاك حماية أعمار القاصرين مشددة جداً. إن حماية المستقبل البيولوجي للأطفال هي حماية للمستقبل البشري. إن القصر ليسوا سلعة قابلة للتصرف في أزمانهم.

الفصل الثاني عشر

الإفصاح عن المخاطر الصحية لنقل العمر

يجب إلزام البنوك والمؤسسات بالإفصاح الكامل عن المخاطر الصحية لنقل السنوات البيولوجية. يجب أن يوقع المتعاقدون على إقرارات فهم المخاطر قبل الإقدام على العملية. يجب منع إخفاء الآثار الجانبية طويلة المدى.

يجب أن تكون هناك رقابة طبية على عمليات النقل لضمان السلامة. إن حق المعرفة يحمي المتعاملين من الغش البيولوجي. إن الشفافية هي أساس الثقة

في سوق تجارة الحياة.

القسم الثالث

النظام المالي والإفلاس الزمني

الفصل الثالث عشر

مفهوم الإفلاس الزمني وآليات الإعلان عنه

عندما ينفد العمر البيولوجي القابل للتداول أو يصبح المدين غير قادر على السداد زمنياً، يعلن إفلاسه الزمني. يجب أن ينظم القانون إجراءات الإعلان عن الإفلاس الزمني وحماية المدين من الملاحقة البيولوجية.

يجب أن يكون هناك محكمة مختصة بالنظر في قضايا

الإفلاس الزمني. إن مفهوم الإفلاس الزمني يحمي المدين من الاستعباد الدائم. إن النظام المالي يحتاج لآلية خروج منظمة للأزمات الزمنية.

الفصل الرابع عشر

تصفية الأصول الزمنية للمفلس

في حال الإفلاس، قد يتم حجز السنوات البيولوجية المتبقية للمدين لسداد الدائنين. يجب أن ينظم القانون عملية التصفية بحيث لا تمس الحد الأدنى للحياة الكريمة. يجب تحديد أولويات السداد بين الدائنين الزمنيين والماليين.

يجب منع تصفية كل العمر المتبقي للمدين. إن التصفية المنظمة تحفظ شيئاً من الكرامة للمفلس. إن التوازن بين حقوق الدائن وحق المدين في الحياة هو جوهر العدالة.

الفصل الخامس عشر

إعادة الهيكلة للديون الزمنية

يجب إتاحة فرصة لإعادة هيكلة الديون الزمنية للمدينين ذوي النية الحسنة. قد يتم تمديد فترة السداد أو تخفيض الفائدة الزمنية. يجب تشجيع التسويات الودية قبل اللجوء للتصفية.

يجب أن تكون هناك برامج دعم حكومي لإعادة الهيكلة الزمنية. إن إعادة الهيكلة تمنع الانهيار الاجتماعي للمدينين. إن المرونة في السداد تحفز على الالتزام وتعافي المدين.

الفصل السادس عشر

الفائدة الزمنية والربا البيولوجي

أخذ فائدة على السنوات المقترضة يثير إشكاليات أخلاقية ودينية. يجب أن ينظم القانون معدلات الفائدة الزمنية لمنع الاستغلال الفاحش. يجب حظر الربا البيولوجي الذي يضاعف الدين بشكل غير إنساني.

يجب أن تكون هناك سقف قانونية للفائدة الزمنية المسموح بها. إن منع الربا يحمي المدينين من الديون المستحيلة السداد. إن العدالة المالية تمتد لتشمل العدالة الزمنية.

الفصل السابع عشر

التأمين ضد مخاطر فقدان العمر

يجب تطوير منتجات تأمينية تغطي مخاطر فقدان العمر

البيولوجي بسبب الحوادث أو الأمراض. يجب أن تدفع شركات التأمين تعويضات زمنية أو مالية بدل السنوات المفقودة. يجب إلزام القطاعات الخطرة بهذا التأمين.

يجب أن تكون أقساط التأمين متناسبة مع المخاطر الزمنية. إن التأمين يوزع المخاطر الزمنية على المجتمع. إن الحماية التأمينية توفر شبكة أمان للمخاطر البيولوجية غير المتوقعة.

الفصل الثامن عشر

الضرائب على المكاسب الزمنية

إذا حقق شخص مكاسب من تداول العمر البيولوجي، يجب أن يخضع للضريبة. يجب أن ينظم النظام الضريبي أرباح تجارة الوقت لمنع التهرب. يجب توجيه إيرادات الضريبة لدعم البحث الصحي العام.

يجب أن تكون الضرائب عادلة ولا تعيق الابتكار الطبي المشروع. إن المساهمة الضريبية تعزز المسؤولية الاجتماعية لتجار الوقت. إن العدالة الضريبية تشمل المكاسب غير التقليدية.

القسم الرابع

المسؤولية الجنائية وجرائم الوقت

الفصل التاسع عشر

جريمة سرقة العمر البيولوجي

سرقة سنوات من عمر شخص دون علمه تعتبر جريمة كبرى. يجب تجريم التقنيات التي تسرع شيخوخة الضحية لسرقة حيويتها. يجب أن تكون العقوبة متناسبة مع جسامة السرقة الزمنية.

يجب أن تشمل الجريمة السرقة المباشرة وغير المباشرة للعمر. إن حماية العمر من السرقة هي حماية للحياة ذاتها. إن التجريم الرادع يوقف سوق الأسود للأعمار.

الفصل العشرون

جريمة التزوير في الشهادات البيولوجية

تزوير شهادات العمر البيولوجي للغش في التداول جريمة مالية وصحية. يجب معاقبة المزورين والمستفيدين من الشهادات المزورة. يجب توحيد أنظمة التوثيق البيولوجي لمنع التزوير.

يجب أن تكون هناك رقابة تقنية على شهادات العمر. إن مكافحة التزوير تحمي نزاهة السوق الزمني. إن

الثقة في الشهادات هي عماد التعاملات الزمنية.

الفصل الحادي والعشرون

الابتزاز الزمني والتهديد بالشيخوخة

استخدام تقنيات الشيخوخة كأداة للابتزاز والتهديد جريمة نفسية وجسدية. يجب تجريم التهديد بتسريع عمر الضحية مقابل المال أو الخدمات. يجب حماية الضحايا من عصابات الابتزاز الزمني.

يجب أن تكون هناك خطوط ساخنة للإبلاغ عن الابتزاز الزمني. إن الحماية من الابتزاز تحمي الحرية النفسية للأفراد. إن القانون يجب أن يقف ضد استغلال الخوف من الموت.

الفصل الثاني والعشرون

غسيل الأموال عبر تداول الأعمار

قد تستخدم تجارة العمر لغسيل الأموال غير المشروعة. يجب وضع ضوابط صارمة لمكافحة غسيل الأموال في بنوك الوقت. يجب تتبع التدفقات الزمنية والمالية المشبوهة.

يجب التعاون الدولي لمنع غسيل الأموال عبر الحدود الزمنية. إن النزاهة المالية ضرورية لاستقرار سوق الوقت. إن مكافحة الغسيل تحمي الاقتصاد من التلوث الإجرامي.

الفصل الثالث والعشرون

العقوبات السالبة للحرية الزمنية

بدلاً من السجون التقليدية، قد تُفرض عقوبات سالبة للحرية الزمنية على المجرمين، حيث يتم تجميد عمرهم البيولوجي أثناء العقوبة. يجب أن ينظم القانون هذا النوع الجديد من العقوبات وضماناته.

يجب أن تكون العقوبات الزمنية خاضعة لرقابة طبية وقانونية. إن الابتكار في العقوبات يواكب تطور الجرائم. إن العدالة تتطلب وسائل عقابية فعالة في العصر البيولوجي.

الفصل الرابع والعشرون

مسؤولية الأطباء في الجرائم الزمنية

يتحمل الأطباء مسؤولية جنائية عن مشاركتهم في جرائم سرقة أو تزوير الأعمار. يجب أن يكون هناك ميثاق شرف طبي يمنع الاستغلال البيولوجي. يجب سحب تراخيص الممارسين المخالفين.

يجب أن تكون هناك رقابة على العيادات التي تجري عمليات نقل العمر. إن مسؤولية الطبيب تمتد لتشمل حماية الزمن البيولوجي للمريض. إن الثقة في المهنة الطبية هي خط دفاع عن المرضى.

القسم الخامس

الحوكمة العالمية والمستقبل التشريعي

الفصل الخامس والعشرون

نحو ميثاق دولي لحماية الزمن البشري

يجب السعي لميثاق دولي يمنع استغلال الزمن البشري تجارياً بشكل غير إنساني. يجب أن تلتزم الدول بمعايير دنيا لحماية الأعمار من الاتجار. يجب منع

الحروب البيولوجية التي تستهدف أعمار الشعوب.

يجب أن تكون هناك آليات دولية لمراقبة الالتزام بالميثاق. إن الحماية العالمية ضرورية لأن الجرائم الزمنية عابرة للحدود. إن الميثاق الدولي هو دستور البشرية في عصر تجارة الوقت.

الفصل السادس والعشرون

دور الهيئات الرقابية الوطنية على بنوك الوقت

يجب إنشاء هيئات وطنية مستقلة تراقب بنوك الوقت وتداول الأعمار. يجب أن تملك الهيئات صلاحية الإغلاق الفوري للمخالفين. يجب أن تضم خبراء في القانون والطب والاقتصاد.

يجب أن تكون الهيئات مستقلة عن نفوذ تجار الوقت.

إن الرقابة الوطنية تضمن تطبيق القوانين بحماية للمواطنين. إن وجود جهة رقابية متخصصة يرفع من كفاءة الحماية.

الفصل السابع والعشرون

التعاون القضائي في الجرائم الزمنية العابرة للحدود

الجرائم الزمنية قد تتم عبر شبكات دولية معقدة. يجب تعزيز التعاون القضائي لمحاكمة المجرمين وتبادل الأدلة البيولوجية. يجب توحيد تعريف الجرائم الزمنية في التشريعات الوطنية.

يجب إنشاء شبكة دولية للخبراء الشرعيين في الجرائم الزمنية. إن التعاون القضائي يضمن عدم إفلات المجرمين من العقاب. إن العدالة الزمنية تتطلب تعاوناً دولياً وثيقاً.

الفصل الثامن والعشرون

التوعية المجتمعية بمخاطر تجارة العمر

يجب توعية الجمهور بمخاطر بيع وشراء الأعمار غير المنضبط. يجب تحذير الناس من الوقوع في فخوط الديون الزمنية. يجب تعزيز ثقافة القناعة بال عمر الطبيعي ما أمكن.

يجب تمكين الأفراد من معرفة حقوقهم الزمنية البيولوجية. إن التوعية هي خط الدفاع الأول ضد الاستغلال. إن المجتمع الواعي يرفض عبودية الوقت.

الفصل التاسع والعشرون

مستقبل البشرية في ظل اقتصاد الوقت

يتجه المستقبل نحو اندماج أعمق بين الاقتصاد والبيولوجيا الزمنية. يجب أن يطور القانون أدوات لتنظيم هذا الاندماج بشكل عادل. يجب أن يظل الإنسان سيداً على زمنه وليس عبداً للسوق.

يجب أن يكون الهدف هو رفاهية البشر وليس تراكم الأعمار فقط. إن الرؤية المستقبلية تقوم على التوازن بين الحياة والاقتصاد. إن احترام الزمن هو احترام للحياة نفسها.

الفصل الثلاثون

الخاتمة والتوصيات التشريعية المستقبلية

إننا في ختام هذا الكتاب نكون قد وضعنا حجر الأساس لنظام قانوني ينظم تجارة العمر البيولوجي. إن التحديات المستقبلية تتطلب اعترافاً قانونياً بالزمن

كأصل محمي. إن الفراغ التشريعي الحالي يهدد بظهور سوق سوداء للأعمار يستغل الفقراء.

يوصي هذا الكتاب المشرعين بسن قوانين عاجلة تنظم تداول العمر البيولوجي وتمنع الاستغلال. يجب أن تكون الحماية القانونية شاملة لكل جوانب الحياة الزمنية. إن حماية الزمن البشري هي حماية لمستقبل البشرية من العبودية البيولوجية الجديدة. إن المستقبل يعتمد على عدالتنا في توزيع الوقت والحياة.

والله ولي التوفيق

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

فهرس المحتويات

مقدمة المؤلف

القسم الأول

الأسس البيولوجية والفلسفية للزمن كعملة

الفصل الأول

أزمة المفهوم التقليدي للزمن في القانون والاقتصاد

الفصل الثاني

بيولوجيا الشيخوخة وقابلية التحويل الزمني

الفصل الثالث

الفلسفة الوجودية لبيع وشراء العمر

الفصل الرابع

الزمن كضمان عقاري وائتماني

الفصل الخامس

نظرية القيمة الزمنية للحياة البشرية

الفصل السادس

الحق في الموت الطبيعي مقابل الخلود المالي

القسم الثاني

تنظيم سوق تجارة العمر البيولوجي

الفصل السابع

ترخيص بنوك الوقت والحيوية البيولوجية

الفصل الثامن

عقود نقل العمر والشروط الإلزامية

الفصل التاسع

الحدود القانونية لبيع العمر المستقبلي

الفصل العاشر

التمييز السعري في سوق الوقت

الفصل الحادي عشر

حماية القاصرين من تجارة العمر

الفصل الثاني عشر

الإفصاح عن المخاطر الصحية لنقل العمر

القسم الثالث

النظام المالي والإفلاس الزمني

الفصل الثالث عشر

مفهوم الإفلاس الزمني وآليات الإعلان عنه

الفصل الرابع عشر

تصفية الأصول الزمنية للمفلس

الفصل الخامس عشر

إعادة الهيكلة للديون الزمنية

الفصل السادس عشر

الفائدة الزمنية والربا البيولوجي

الفصل السابع عشر

التأمين ضد مخاطر فقدان العمر

الفصل الثامن عشر

الضرائب على المكاسب الزمنية

القسم الرابع

المسؤولية الجنائية وجرائم الوقت

الفصل التاسع عشر

جريمة سرقة العمر البيولوجي

الفصل العشرون

جريمة التزوير في الشهادات البيولوجية

الفصل الحادي والعشرون

الابتزاز الزمني والتهديد بالشيخوخة

الفصل الثاني والعشرون

غسيل الأموال عبر تداول الأعمار

الفصل الثالث والعشرون

العقوبات السالبة للحرية الزمنية

الفصل الرابع والعشرون

مسؤولية الأطباء في الجرائم الزمنية

القسم الخامس

الحوكمة العالمية والمستقبل التشريعي

الفصل الخامس والعشرون

نحو ميثاق دولي لحماية الزمن البشري

الفصل السادس والعشرون

دور الهيئات الرقابية الوطنية على بنوك الوقت

الفصل السابع والعشرون

التعاون القضائي في الجرائم الزمنية العابرة للحدود

الفصل الثامن والعشرون

التوعية المجتمعية بمخاطر تجارة العمر

الفصل التاسع والعشرون

مستقبل البشرية في ظل اقتصاد الوقت

الفصل الثلاثون

الخاتمة والتوصيات التشريعية المستقبلية

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكيه الفكريه محفوظه للمؤلف